المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

05 et 06/03/2016

في ندوتها الوطنية «الطفل كموضوع دستوري:

الطفولة الشعبية تكرم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ضعوا أطفال المغرب نصب أعينكم

12,13/11/2015

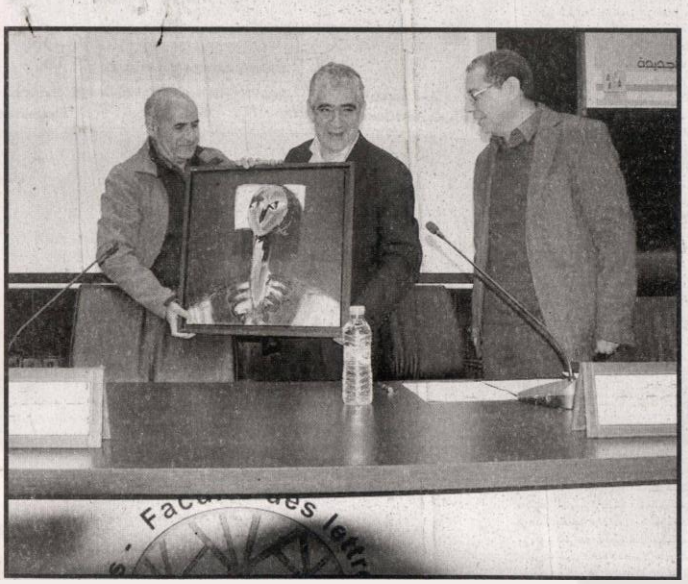

في افتتاحه لندوة «الطفل كموضوع دستوري» ذكر الأخ مصطفى العراقي عضو المكتب التنفيذي لحركة الطفولة الشعبية السياق العام الذي يعرفه المغرب من نقاش حول وضعية الطفولة ومحاربة جميع أشكال التمييز و العنف و السعي إلى تحقيق المساواة في الولوج الى الخدمات و الحقوق و الحماية القانونية و توفير الظروف الملائمة لما يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للطفل .وأشار إلى أن هذه الندوة تعد أول نشاط لحركة الطفولة الشعبية في إطار البرنامج السنوي الذي وضعته الأجهزة الوطنية تخليدا لذكرى تأسيسها لـ 60 و أيضا لبلورة ما أقره المؤتمر الوطني المنعقد يومي 8 و9 يناير 2016 تحت شعار « رفعة طفولتنا أمل مستمر «. وقد وجهت الطفولة الشعبية الدعوة للمشاركة في هذه الندوة التشاركية مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان لكل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان و جمعية عدالة و التحالف من أجل النهوض بحقوق الإنسان في وضعية إعاقة وبعض الأساتذة المختصين. وبعد الترحيب بكل الفعاليات الحقوقية و الصحفية و الجمعوية و الأساتذة و الطلبة أعطيت الكلمة للطفلة كوثر فكار التي ألقت كلمة باسم الأطفال ضمنتها المطالبة بتطبيق جميع الحقوق المتضمنة في الاتفاقيات الدولية طالبة من الجميع و بصوت معبر:

«نحن المستقبل .. ضعونا نصب أعينكم»

الكاتب العام للطفولة الشعبية حسنين عبد الإله تطرق إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الحركة للشأن التربوي عموما و ما يتعلق بالطفل خصوصا. وبتنظيمها لندوة اليوم

«الطفل كموضوع دستوري» فإنها تسجل الجهود المبذولة في هذا الإطار ولكن مع ذلك تؤكد على أن المؤشرات الإحصائية المتوفرة لوضع الطفولة و الشباب لاتبعث عن الاطمئنان و أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية تتراجع يوما عن يوم و تفقد سيطرتها للحفاظ على القيم و قواعد العيش الجماعي فالمغرب الذي يوجد به 11.7 مليون شخص دون سن الثامنة عشر (أي شخص واحد من ثلاثة نسمة من السكان) ينتظره مجهود كبير من أجل تحصين طفولته و شبابه و تحضيره لتمكينهم من المشاركة بفعالية في مسلسل التنمية و التحديث و الديمقراطية و يبدو اليوم أن مرحلة التشخيص و تحديد الاختلالات قد تمت و بشكل يمكن و يسمح باتخاذ التدابير و طرح الحلول و البدائل الممكنة.

«بعد خمسة أشهر يقول الكاتب العام للجمعية - ستمر خمس سنوات على اعتماد بلادنا لدستور جديد يختلف سواء في مبناه و مضامينه و مقاربة إعداده عن خمسة دساتير التي عرفها المغرب منذ استقلاله. ومن بين مميزاته أنه أفرد حيزا و اسعا للحقوق و الحريات من بينها تلك التي تتعلق بالطفل . متسائلا : بعد هذه المسافة الزمنية أي مكانة لحقوق الطفل؟ وكيف تم تصريف القوانين وبناء المؤسسات المتعلقة به «آية حماية قانونية و فرتها التشريعات في مجال التشغيل هل تم احترام سن 18 سنة الذي تنص عليه المواثيق الدولية؟ وفي محاربة الهدر المدرسي و إدماج الأطفال في وضعية إعاقة و تكريس المساواة و مناهضة كل أشكال التمييز. وفي التغطية الصحية الشاملة؟ و ماذا عن المجلس الاستشاري للأسرة و الطفولة و اختصاصاته و استقلاليته و عضويته؟

ونيابة عن عميد كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالجديدة رحب الأستاذ أحمادو بويلماني بكل الفعاليات الحاضرة لهذه الندوة « التي تنظمها إحدى الجمعيات الوطنية المشهود لها بالعمل و الالتزام «. وركز على أهمية موضوع الندوة معلنا أن كلية الآداب منفتحة على محيطها الثقافي و الجمعوي.

و باسم الجمعية الإقليمية للشؤون الثقافية تناول الكلمة الأستاذ المصطفى البيدوري الذي أكد على أهمية هذه الندوة التي تندمج فيها جميع الإطارات الحقوقية سواء المشاركة أو الحاضرة من خلال النقاش وفي رحاب الجامعة مشتل المعرفة معلنا أن المدرسة المغربية في انتظار دم جديد لإنقاذ ما يمكن إنقاذه و مراجعة المقررات التربوية من أجل فكر حقوقي يكرم إنسانية الإنسان و تفعيل كل الاتفاقيات المرتبطة بالأسرة و الطفل و المرأة.

من أقوى لحظات الندوة تكريم الطفولة الشعبية لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي الي قدمه رئيس الجلسة مصطفى العراقي بكلمة اشار فيها انه « بعد خمسة أيام سنخلد الذكرى الخامسة لإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان وخلال هذه الخمس سنوات نظم المجلس مركزيا وعبر لجانه الجهوية ال 13 أكثر من ألف نشاط وأصدر مايقارب المائة إصدار من مذكرات وآراء استشارية وتقارير موضوعاتية ووثائق ودراسات ... واكتسبت هذه المؤسسة الدستورية مصداقية داخل المغرب وخارجه. وهذه الدينامية تعود لشخصية إسمها إدريس اليزمي الذي يشرف الطفولة الشعبية ان تكرمه بإهدائه لوحة للفنان التشكيلي الكبير إبن الحركة عبد الكريم الأزهر». وقد سلم الأزهر شخصيا اللوحة لليزمي وسط تصفيقات الحاضرين .

مداخلة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ذ إدريس اليزمي شكر فيها حركة الطفولة الشعبية، والتفاعل الإيجابي مع الدعوة لأنها مرتبطة بموضوع يعتبره من أولويات المجلس الوطني، وكذلك العلاقة التي تربط المجلس الوطني لحقوق الإنسان بفعاليات المجتمع المدني الفاعل في ميدان الطفولة والشباب. وتساءل اليزمي: ماهي القيمة المضافة التي قدمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ميدان الطفل على المستوى الوطني؟» يصعب حصر هذه القيمة المضافة في الزمن لأنها مرتبطة بسيرورة مؤسساتية لحماية حقوق الطفل والنهوض بها وإشراك النقاش، على إعتبار أن المجلس الوطني قد راكم تجارب مؤسساتية سابقة تم الارتقاء بها ليصبح مؤسسة دستورية وفق مقتضيات الفصل 161 من الدستور الحالي، كما أنه لايمكن اختزال هذه القيمة المضافة فقط في الاصدارات لأن هناك عمل يومي من أجل الأطفال و الى الأطفال (توجيه، استشارة، استقبال، زيارات دورية لمؤسسات الرعاية، اعداد تقارير، الراء الحوار...) .

قبل أن يتناول الكلمة عبد الرزاق روان ابرز في تدخله المراحل التي مرت منها كل الاتفاقيات و المواثيق الدولية المهتمة بحقوق الإنسان كما أكد على أن المجموعة الدولية وعت بضرورة اعتماد آليات خاصة لتوفير الحماية لبعض الفئات الأكثر هشاشة و من بينها الطفولة، مؤكدا على توفر الإرادة السياسة منذ مدة انطلاقا من المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان و إحداث هيأة الإنصاف و المصالحة و إحداث وزارة خاصة بهذا المجال.اليوم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان و بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية ومع المجلس الوطني و بعض المؤسسات المتخصصة تتابع هذا العمل من خلال إعداد تقارير أهمها سيكون التقرير الخامس الذي ستقدمه المندوبية أمام مجلس حقوق الإنسان في يونيو 2016 و الذي يتضمن بعدا حقوقيا يهم الطفل كما أن المندوبية أعدت تقارير مرتبطة بالمرأة و الاختفاء القسري و زواج القاصرين و القاصرات، و الإغتصاب و الميز العنصري والإتجار في البشر والاستغلال الجنسي، و تشغيل الأطفال... كما أشار إلى إحدى التوصيات الأساسية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان و المرتبطة بإحداث آليات قارة لتنسيق العمل الحكومي لاسيما في جانبه المتعلق بتفاعل مع نظام الأمم المتحدة المرتبط بحقوق الإنسان.

مبرزا أن هذه الدينامية التي يعيشها المغرب يجب الحفاظ عليها و المساهمة في ابرازها من خلال الدور الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان و المندوبية الوزارية و الجمعيات لحقوقية و المجتمع المدني و المؤسسات المتخصصة، وما هذه الندوة التي تنظمها الطفولة الشعبية تعتبرها مبادرة تعزز هذا المجال الحقوقي.

الأستاذ بوبكر لاركو رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حلل و بشكل دقيق الوثيقة الدستورية انطلاقا من المذكرات المرفوعة أثناء إعداد مشروع الدستور متسائلا عن من يمثل المواطنين و المواطنات؛ وما هو دور الأحزاب السياسية و النقابات و المجتمع المدني؟

كما أشار أن جميع الدساتير بما فيها دستور 1996 يغيب فيها حق الطفل مع العلم أن المغرب صادق على اتفاقية حقوق الطفل سنة 1993.

ومباشرة بعد ما سمي بالربيع العربي و20 فبراير جاء الخطاب الملكي ل9 مارس الذي فتح الباب للمجتمع(أحزاب سياسية نقابات جمعيات المجتمع المدني) ليقدم مطالبه فيما يخص الإصلاح الدستوري.

وللاشارة فإن اللجنة الملكية التي أعدت مشروع الدستور قامت بمجهودات جبارة انطلاقا من القراءة العلمية للمذكرات التي بلغ عددها 104 مذكرة منها 31 للأحزاب السياسية و 8 للنقابات و28 مذكرة للجمعيات الحقوقية و التنموية و17 مذكرة لجمعيات نسائية و20مذكرة لجمعيات مهنية و ثقافية.

من هذا المنطلق دق الأستاذ بوبكر لاركو ناقوس الخطر منبها الأحزاب السياسية أن تناضل و بحماس في الجانب المرتبط بالقوانين و الحقوق و الواجبات و أعطى أرقاما و نسبا صادمة عن مجموعة من الحقوق التي جاءت في المذكرات مبرزا أن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان قدمت مذكرة شملت كل الحقوق المدرجة في الدستور بما فيها حقوق الأطفال.

كما أشار رئيس المنظمة إلى الإضافات التي جاءت في الدستور ولم تتطرق لها المذكرات بمختلف تلاوينها .

وللنهوض بحقوق الأطفال و الإنسان بصفة عامة اعتبر ذ بوبكر لاركو أنها مهمة شاقة ترتبط بإشاعة الحقوق وتنمية ثقافة وقيم وفكر ومبادئ حقوق الإنسان انطلاقا من البرامج في كل المجالات لملاءمة هذه القوانين الوطنية و المرجعية الدولية.

الأستاذ عبد المجيد المكني الكاتب العام للتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة اعتبر أن موضوع « حقوق الطفل» من أهم القضايا المتداولة على الصعيدين الدولي و الوطني؛ إذ أصبحت حماية حقوق هاته الفئة تشكل هدفا تسعى كل الدول إلى تحقيقه؛ و يعتبر المغرب من بين الدول التي ساهمت في تعزيز مسيرة إصلاح و تطوير منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ و على الخصوص المساهمة في تطوير القوانين المرتبطة بحقوق الطفل و الدفاع عنها؛ مستندا في ذلك على تراكمات ذات مرجعيات مختلفة؛ منها ما هو كوني عالمي تشمل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة و البرتوكولات الملحقة بها ؛ ومنها ما هو خصوصي محلي بدءا من الخطابات الملكية و مرورا بالنصوص الدستورية وصولا إلى القوانين العادية؛ وهذا المزيج من المرجعيات ذات الصلة بحقوق الطفل شكل مسارا متميزا لحقوق الطفل بالمغرب. ونظرا لما يحتاجه الطفل المعاق من رعاية خاصة؛ وما وما يتطلب ذلك من إجراءات قادرة على ضمان مشاركته الفعلية و الفعالة في التنمية المجتمعية. فقد خصصت الاتفاقية المادة (23) لهذه الشريحة من الأطفال؛ مضيفة بذلك الصفة الالزامية على ما سبقها من إعلانات و مواثيق تعرضت بشكل أو آخر لحقوق الطفل.

> من اقوى لحظات الندوة تكريم الطفولة الشعبية لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي الي قدمه رئيس الجلسة مصطفى العراقي بكلمة اشار فيها انه «بعد خمسة أيام سنخلد الذكرى الخامسة لإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان .وخلال هذه الخمس سنوات نظم المجلس مركزيا وعبر لجانه الجهوية ال ١٣ أكثر من ألف نشاط وأصدر مايقارب المائة إصدار من مذكرات وآراء استشارية وتقارير موضوعاتية ووثائق ودراسات ... واكتسبت هذه المؤسسة الدستورية مصداقية داخل المغرب وخارجه. وهذه الدينامية تعود لشخصية إسمها إدريس اليزمي الذي يشرف الطفولة الشعبية ان تكرمه بإهدائه لوحة للفنان التشكيلي الكبير إبن الحركة عبد الكريم الأزهر». وقد سلم الأزهر شخصيا اللوحة لليزمي وسط تصفيقات الحاضرين.

ولابد من الإشارة إلى أن اتفاقية حقوق الطفل لم تستثن الطفل المعاق من أحكامها بل أقرت المادة الثانية منها مبدأ عدم التمييز لأي سبب من الأسباب وقد نصت على ضرورة احترام الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية . و ضمانها لكل طفل بخضع لولايتها. دون أي أنواع التمييز بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو أي وضع آخر.

كما عرفت هذه الاتفاقية بالدور الأساسي للأسرة و الوالدين في رعاية الأطفال و حمايتهم وما يجب أن تقوم به الدولة من أعمال المساعدة و التوجيه اللازمين للقيام بهذه المهام وهكذا نصت المادة الخامسة من الاتفاقية على ضرورة احترام الدول الأطراف مسؤوليتها و حقوق وواجبات الوالدين أو عند الإقتضاء أعضاء الأسرة الموسعة أو الجماعة حسبما ينص عليه العرف المحلي في أن يوفروا بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة التوجيه و الإرشاد الملائمين عند ممارسة الطفل للحقوق المعترف بها.

الأستاذة نادية المهداوي الباحثة السوسيولوجية عضو المكتب التنفيذي لجمعية عدالة أكدت على أهمية البعد السوسيولوجي في التحليل الأسري خصوصا و أن الأسرة أصبحت مجالا واسعا تخترقه مجموعة من السياسات العمومية مركزة على التنشئة الاجتماعية و قدرة الطفل على اكتساب الخبرات و القدرات من خلال هذه العلاقة المبنية على نظرية الاعتراف الاجتماعي التي تعطي للطفل شخصيته القوية من خلال الإنصات إليه و التعبير عن احتياجاته كما يجب على الأسرة بصفة خاصة و المجتمع بصفة عامة أن يربط تلك العلاقة الوطيدة بين النظرية و الممارسة خصوصا في الجانب الحقوقي.

كما تطرقت الأستاذة إلى المشروع التي عملت عليه جمعية عدالة في موضوع الحماية القانونية لأطفال في نزاع مع القانون أية ضمانات؟

هذا المشروع يندرج في إطار مقتضيات الدستور الرامية إلى تكريس الديمقراطية التشاركية مع المجتمع المدني ولاسيما الفصل 12 و المتعلق بمساهمة الجمعيات.

كما أن جمعية عدالة واكبت الحقوق الأساسية للأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة و الجهود الوطنية المتعلقة بملائمة التشريعات الوطنية و مقتضيات الدستور الجديد ذات الصلة بحقوق الإنسان و الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب من خلال إعداد مشاريع القوانين و المذكرات و التتبع بدعم إرساء سياسة جنائية تحمي الحقوق و الحريات.

وكان الهدف العام هو المساهمة في إعداد مرتكزات قوية للسير بمنظومة العدالة نحو سياسة جنائية تكرس حماية القضاء لحقوق الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة بمنطق ورؤية ينسجمان وروح الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل.

اليوم الثاني السبت 27 فبراير تم تنظيم ثلاث ورشات أبرزها تلك التي احتضنها المركب الثقافي عبد الله العروي بازمور ونشطها الأستاذ بوشعيب دو الكفيل الأطار بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان التي خصصها لاتفاقية حقوق الطفل و البورتوكولات الملحقة بها. كما نشط عبد الهادي غيور ورشة تتعلق باعتماد التنشيط التربوي من أناشيد وألعاب جماعية لتقديم حقوق الطفل إلى الأطفال و التربية عليها فيما خصص حسن حسان ورشة للتحسيس بالبيئة كحق من حقوق الانسان في أفق تنظيم المغرب لمؤتمر المناخ بمراكش في نونبر المقبل.

www.alittihad.press.ma
www.twitter.com/Alittihad_alichtirak
www.facebook.com/Alittihad_alichtiraki
jaridati1@gmail.com

خاص

حركة الطفولة الشعبية«نحن المستقبل .. ضعونا نصب أعينكم»

عبد الاله حسنين الكاتب العام للطفولة الشعبية:

أي حماية قانونية واجتماعية يوفرها الدستور للطفل؟

أحرز ميدان الطفولة تطورات أساسية ومكتسبا هاما، منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الطفل، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميا يوم 20 نونبر 1959، والذي كان بمثابة الضوء الذي أنار الطريق أمام الكثير من الدول و الشعوب، وزاد من وعيها المستوى اللائق و المكانة الذين يجب أن ترقاهما الطفولة مبكرا داخل مجتمعاتنا. كما شجعها لفتح هذا الملف على مصراعيه لمعرفة حاجيات الطفل الخصوصية ورغباته وطموحاته المشروعة.

وفي هذا الإطار لابد من التذكير بأن حركة الطفولة الشعبية أولت وبشكل فعلي على الساحة الوطنية بذل مجهودات متميزة قبل هذا التاريخ وعده إلى الآن، في مساعدة الأطفال و المساهمة في تطور الشعب و الرفع من مستواه، وكانت المنظمة الوحيدة التي ساهمت في تعميم إعلان حقوق الطفل آنذاك، من خلال ترجمته إلى اللغة العربية ونشره في الصحافة في الأوساط المعنية و المهتمة قضايا الطفولة...

وإننا داخل حركة الطفولة الشعبية ونحن نحتفل بمرور ستون سنة على تاسيس هذا الإطار التربوي النزيه الذي ضل ولا زال يدافع عن مكانة وحقوق الطفولة بلادنا، لننوه بالدور الفعال و القيم الذي أنجزته عدة منظمات غير حكومية ببلادنا، لاسيما تلك التي ما فتات منذ تاسيسها تناضل وتعمل جاهدة من أجل إسماع صوت الطفولة عاليا و المناداة بتخصيص المكانة اللائقة بها في البرامج التربوية و الاجتماعية، وضمن الخطط الاقتصادية و التنموية، ودون شك فإن لهذه المجهودات إسهام في لإقدام المغرب بالتصديق على الاتفاقية في سنة 1993.

ومنذ ذلك التاريخ و المجهودات تلو الأخرى سواء من طرف الحكومات المتعاقبة أو من طرف المنظمات غير الحكومية الحقوقية و التربوية، وقد سجلنا العديد من التحولات المجتمعية المهمة خاصة في المجالات السياسية و التربوية و التنموية، معززة بالأوراش الوطنية التي تسعى لترسيخ هذه التحولات. وهكذا عرفت بلادنا مشاريع إصلاحية كبيرة همت بالأساس النهوض بحقوق المرأة من خلال مدونة الأسرة، و النهوض بحقوق الطفل من خلال الاعتراف بحقوق هذه الفئة دوليا، وإصلاح منظومة التعليم، بتعميم التمدرس وتحسين المردودية الداخلية للنظام التعليمي من خلال ميثاق وطني للتربية و التكوين، ومحاربة الإقصاء الاجتماعي من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. غير أننا نلاحظ أن هناك عدم المساواة بين ما تحظى به السياسات المخصصة للأسرة و المدرسة وما تحظى به تحديات إشكاليات الاندماج الاجتماعي للأطفال، و العناية بتنشئتهم للتعويض عن حالات عدم المساواة، التي لا تزال موجودة في الوصول إلى الحق في الولوج إلى مؤهلات التعلم و التكوين و الخدمات التربوية و الثقافية و الترفيهية، وتوزيع الأدوار بين مكونات المجتمع (الأسرة المدرسة و المؤسسات الأخرى التي بينها مؤسسة الوقت الحر المنظم و العشوائي، وأهمية تنظيمه و مأسسته) مما يمكن أن نعبر عنه بغياب سياسة واضحة و ممأسسة على مستوى تدبير الوقت الحر.

أيها الحضور الكريم .الأساتذة الذين لبوا دعوة الطفولة الشعبية للمشاركة في هذه الندوة. ضيوف حركتنا ومحتضنو نشاطها هذا لكم تحية صادقة من مسؤولي و ابناء هذه الجمعية التي تخلد طيلة السنة الجارية الذكرى ال 60 لتاسيسها كإطار تربوي يهتم بقضايا الطفولة و الشباب.

لقد اخترنا كمحور لهذه الندوة :» الطفل كموضوع دستوري» ونسعى الى تناوله من نوافذ عدة من طرف المؤسسات المعنية بحقوق الانسان ومن طرف منظمات فاعلة في حقل المجتمع المدني ومن نوافذ خبراء وفاعلين يشهد لهم مجال البحث الحقوقي بعمق العطاء ومصداقية الانتاج الفكري.

أيها الحضور الكريم.

بعد خمسة أشهر ستمر خمس سنوات على اعتماد بلادنا لدستور جديد يختلف سواء في مبناه ومضامينه و مقاربة إعداده عن الخمسة دساتير التي عرفها المغرب منذ استقلاله . ومن بين مميزاته انه أفرد حيزا واسعا للحقوق و الحريات من بينها تلك التي تتعلق بالطفل . وكما تعلمون ايتها السيدات ايها السادة فإن الممارسة وترسانة القوانين التنظيمية و العادية وبناء المؤسسات التي نص عليها القانون الأسمى هي الوجه الثاني للوثيقة الدستورية الذي يبرز ما مدى الحفاظ عن تلك الروح الوهاجة التي واكبت ميلاد الدستور من مطالب شعبية وخطاب ملكي ومذكرات أحزاب ومجتمع مدني ونقاش عمومي ومداولات اللجنة التي انيط بها الصياغة ومضامين فصوله التي صادق عليها المغاربة في فاتح يوليوز من سنة 2011 . اليوم ونحن على مسافة خمس سنوات من إعمال الدستور نطرح السؤال : أي مكانة لحقوق الطفل وكيف تم تصريف القوانين وبناء المؤسسات المتعلقة به ؟أية حماية قانونية وفرتها التشريعات في مجال التشغيل هل تم احترام سن ال 18 سنة الذي تنص عليه المواثيق الدولية ؟ وفي محاربة الهدر المدرسي وإدماج الأطفال في وضعية إعاقة وتكريس المساواة ومناهضة كل أشكال التمييز وفي التغطية الصحية الشاملة ؟وماذا عن المجلس الاستشاري للأسرة و الطفولة وإختصاصاته و استقلاليته وعضويته ؟

ايتها السيدات ايها السادة .

ساهمت حركة الطفولة الشعبية بمذكرة قدمتها للجنة إعداد الدستور كان هاجس إعدادها هذه الأسئلة وركزنا فيها على أن التربية على حقوق الإنسان تعد احد أبرز مفاتيح بناء مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن و الحرية و الكرامة و المساواة

وان تربية الأطفال على قيم حقوق الإنسان ومبادئها قمينة بان تحصن المستقبل ضد كل أشكال الكراهية و الحقد و العنصرية . وان استثمار الوقت الثالث داخل دور الشباب و المخيمات وغيرها و بوسائل تاطير ومضامين تنشيط وغنى برامج نسجم ومتطلبات بناء مجتمع حداثي يعد اليوم و اكثر من أي وقت مضى ضرورة ملحة ومطلبا مستعجلا. و الطفولة الشعبية التي تشتغل مع الاطفال و الشباب منذ ستة عقود تستند في عملها على هذه القيم المبادئ المقاربات. وتجعل من اتفاقية حقوق الطفل أحد مراجع ممارستها وتكين اطرها وتجدون في الملف الذي قدمناه لكم ورقة تاطيرية تبين بإسهاب تصوراتنا للموضوع موضوع الندوة هاته.

في الأخير نوجه الشكر الجزيل للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على دعمها للندوة وللأصدقاء في الجمعية الإقليمية للشؤون الثقافية بالجديدة على توفيرهم كل شروط نجاح هذا النشاط . الحقوقي التربوي وإلى عميد كلية الآداب بالجديدة على استضافتنا هنا في هذا الفضاء الرائع.

مرة أخرى نرحب بكم ونتمنى ان تتظافر جهودنا من أجل طفولتنا من أجل مستقبل مشرق لوطننا المغرب.

حقوق الطفل من أولويات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أود في البداية أن استغل هذه الفرصة لأوجه باسمي وباسم أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وطاقمه الإداري بالشكر الجزيل لحركة الطفولة الشعبية على تشريفنا بهذه الدعوة التي تفاعلنا معها بكل ايجابية، لأنها مرتبطة بموضوع نعتبره من أولوياتنا من جهة، ولأنها تعكس العلاقة الخاصة التي تربط المجلس الوطني لحقوق الإنسان بفعاليات المجتمع المدني الفاعلة في ميدان الطفولة من جهة ثانية.

تشارك اليوم في الذكرى الستينية لإنشاء حركة الطفولة الشعبية التي تعتبر من رواد تربية الطفولة و الشباب بالمغرب- لأنها ساهمت بشكل مهم في تنمية روح العمل الجماعي و التطوعي للشباب و الأطفال وفي بناء علاقة منفتحة لهاتين الفئتين بالثقافة بكل تجلياتها، وهي العلاقة التي تحتاج الى عمل خاص، اذ لا يمكن بناء مغرب الحريات و الديمقراطية و المواطنة دونما الاستثمار في الميدان الثقافي وضمان ولوج المواطن الى الحياة الثقافية.

اذا كان الانسان يبلوغه سن ستين سنة يصل غالبا الى مستوى من النضج المعرفي و النفسي و الروحي يؤهله لبناء علاقة ايجابية مع الواقع، فان أي منظمة فاعلة في ميدان الطفولة بوصولها ستين سنة، غلبا ما تصل الى نضج تدبيري يمكنها من الإنتقال من جماعة ملتئمة حول أهداف نبيلة على أساس قيم مشتركة، الى بنية تنظيمية تعمل بأدوات ومناهج تدبيرية لخلق قيمة مضافة عبر علاقة تفاعل وتعاون مع الفاعلين. وما يميز حركة الطفولة الشعبية هو أنها وصلت الى نضج تدبيري تنظيمي مهم، مع الاحتفاظ بالمبادئ و القيم النبيلة التي انشئت من أجلها. وهنا لا أجد بدا من أن أحييكم اصدق تحية على عملكم المهم مع الأطفال في سياق وطني يعرف مجموعة تحولات.

عندما طلبوا مني في هذه المداخلة استعراض الرصيد الفكري الذي انتجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في موضوع حقوق الطفل بعد إحداثه في صيغته الجديدة، طرحت سؤالا منهجيا حول الجدوى من تقديم مداخلة وصفية، خاصة وأنني أتيت ومعي قرص مدمج يضم كل إصدارات المجلس الوطني منذ شهر مارس 2011 وهو موجود لدى سكرتارية الندوة. وبالتالي اخذت المبادرة في انجاز تغيير طفيف ليس على جوهر المداخلة بل على شكلها في اطار تفاعلي مع الحضور، بعيدا نسبيا عن السقوط في رتابة كلمة افتتاحية نمطية. اذن سأحاول أن أجيب عن سؤال بسيط: ما هي القيمة المضافة التي قدمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ميدان حقوق الطفل على المستوى الوطني ؟

يصعب حصر هذه القيمة المضافة في الزمن، لأنها مرتبطة بسيرورة مؤسساتية لحماية حقوق الطفل و النهوض بها و الراء النقاش في هذا الموضوع. على اعتبار أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد راكم تجارب مؤسساتية سابقة تم الإرتقاء بها لمصبح مؤسسة دستورية وفق مقتضيات الفصل 161 من الدستور الحالي. كما انه لا يمكن اختزال هذه القيمة المضافة فقط في الإصدارات لأن هناك عمل يومي من أجل الطفل مع الأطفال و الى الأطفال (توجيه، استشارة، استقبال، زيارات دورية لمؤسسات الرعاية، اعداد تقارير، الراء الحوار...).

في هذا السياق المؤسساتي بلور المجلس الوطني لحقوق الإنسان استراتيجية عمل لحماية حقوق الطفل و النهوض بها من خلال مقاربة تسقية تنسجم و الرهانات الجديدة وتتماشى وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. غايتنا هي تتبع وضعية حقوق الطفل وتمحيص مدى انسجام الواقع المؤسساتي الوطني بكل تجلياته مع المعايير الدولية، اعتمادا على مؤشرات معيارية. وقد سارت كل تقاريرنا وأرائنا ومذكراتنا في هذا المنحى التمحيصي الذي ينسجم وروح الوثيقة الدستورية التي جعلت من واجب الدولة توفير الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال بكيفية متساوية بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية.

هذه هي الإشكالية التي طرحناها للتحليل عند دراستنا لمدى ملاءمة طرق ابداع الأطفال في مراكز حماية الطفولة ولتكفل بهم مع المعايير الدولية، وكذا في تحليل مدى نجاعة اجوبة المؤسسات الوطنية على العنف الجنسي اتجاه الأطفال في تقريرنا حول العنف الجنسي اتجاه الأطفال، حيث وقفنا على مدى نجاعة نقل الحماية الدستورية للطفل من مستوى مجرد دستوري الى سياسة ومشاريع وبرامج عمومية مشخصة.

بالإضافة الى التقارير الموضوعاتية، تفاعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع لجنة حقوق الطفل، حيث قام خلال سيورة افتحاص التقريرين الدوريين الثالث و الرابع شهر شتنبر 2014، بإعداد تقرير تحليلي لواقع الطفولة استنادا على المقاربة الحقوقية ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل. وبعد توصل المملكة بالتوصيات النهائية للجنة حقوق الطفل، نظم المجلس لقاء وطنيا شهر مايو 2015 لتقديم هذه التوصيات وبلورة مقاربة تشاركية للتتبع وذلك بتعاون مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ومنظمة اليونيسيف.

كما ساهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان شهر مارس 2015 في اطار النقاش السنوي للجنة حقوق الطفل، في سيرورة بلورة ملاحظة عامة حول مسالة الميزانية وحقوق الطفل. وللاشارة فان الملاحظات العامة هي بمثابة قراءات تفسيرية تقوم بها لجنة حقوق الطفل لتيسير عمل الملاءمة على الدول الأعضاء.

على مستوى نشر ثقافة حقوق الطفل و النهوض بها، فان العمل التحسيسي و الإشراكي المهم الذي يقوم به المجلس من خلال أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، قد أعطى ثمارا مهمة، حيث كل هذا المشروع بإنجاز مجموعة من الأدوات و الأدلة المنهجية التي تروم كلها الى نشر ثقافة حقوق الإنسان في الوسط المدرسي وجعل التلاميذ فاعلين في محيطهم الحقوقي.

فيما يخص الأطفال ضحايا انتهاكات حقوقهم، فان المجلس الوطني هو بصدد الإعداد لوضع الية وطنية للتظلم تنسجم وتوجيهات الملاحظة العامة رقم 2 للجنة حقوق الطفل المتعلقة بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق الطفل و النهوض بها وهي الآلية التي ستتكفل بدراسة وتتبع الشكايات المتعلقة بانتهاك حقوق الأطفال في اطار ديناميكية جديدة لتدبير التظلم تتوافق و المعايير الدولية.

لقد أظهرت لنا هذه التجربة المتواضعة أن هناك كفاءات وطاقات مهمة بالساحة الوطنية، وأن هناك ارادة سياسية ومؤسساتية للنهوض بحقوق الطفل، كما أظهرت لنا بأن التفاعل مع الأطفال ضحايا انتهاكات حقوقهم يتطلب مقاربة نسقية خاصة. وبالتالي فان الساحة الوطنية تحتاج الى مهنة أكثر وتوحيد الممارسات وأدوات العمل عبر وسائل معيارية. هذه التشخيص حذا بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان الى المساهمة في اطار مجموعة العمل الفرنكوفونية حول حقوق الطفل في انجاز دليل استماع ومواكبة الأطفال ضحايا العنف، وذلك بشراكة مع المنظمة العالمية للفرانكوفونية والذي سيكون في القريب لعاجل رهن اشارة كل الشركاء الوطنيين.

أظهرت لنا هذه التجربة كذلك أن معرفتنا بالطفل مازالت تحتاج الى الدراسة و البحث، للابتعاد عن بعض الأفكار النمطية الجاهزة التي تصور الطفل بالمغرب على اساس انه طفل مغربي من أسرة تتشكل من أم وأب ويتكلم العربية وينابع دراسته الإبتدائية. الخ. الأطفال هم مجموعة اجتماعية وفئة عمرية تعرف مجموعة من التحولات العميقة وتعرف تنوعا قويا كبيرا خاصة الأطفال في وضعية هشاشة. وتحليل وضعية كل طفل يتطلب تحليلا عميقا ثلاثي الأبعاد (طفل، اسرة، محيط).

بالنسبة للانتهاكات، فانها كثيرة بعضها يمكن أن نكشف عليه وتتدخل لوقفه، وهو يطال غالبا الأطفال في مؤسسات الرعاية و الأطفال في وضعية هشاشة بما فيهم الأطفال الاجانب الغير مرفقين. ولكن هناك مسالة اساسية تتعلق بالأنماط السلوكية و المتمثلات المجتمعية، لمجتمع ليست له تجربة كبيرة في اشراك الأطفال في النقاش العمومي؛ مجتمع يتسامح نسبيا مع ظاهرة العنف اتجاه الأطفال وهو العنف الذي يتجسد في بعض الممارسات التي مازلنا نشاهدها : تشغيل الاطفال(...)، زواج القاصرات (...)، الهدر المدرسي(...) وكذا في بعض الأقوال المأثورة « اللي تسحر مع الدراري الصغار يصبح فاطر، هذا كلام الدراري، غادي نولعو دراري...». الاشتغال على هذا الورش لا يحتاج فقط المؤسسات و الجمعيات بل كذلك الأسر وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فكما تعلمون فان الأسرة هي أول مؤسسة حمائية وهي التي تقوي الحماية الذاتية للطفل ويمكنها ان تكسبه روح المشاركة التي تعتبرها اساس كل تحول قيمي في التعامل مع الطفل.

شكرا على انتباهكم.

عبد المجيد المكني

الدستور و حقوق الطفل في وضعية اعاقة

تقديم

يعتبر موضوع «حقوق الطفل « من أهم القضايا المتداولة على الصعيدين الدولي و الوطني، إذ أصبحت حماية حقوق هاته الفئة تشكل هدفا تسعى كل الدول إلى تحقيقه، و يعتبر المغرب من بين الدول التي ساهمت في تعزيز مسيرة إصلاح وتطوير منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وعلى الخصوص المساهمة في تطوير القوانين المرتبطة بحقوق الطفل والدفاع عنها، مستندا في ذلك على تراكمات ذات مرجعيات مختلفة، منها ما هو كوني عالمي تشمل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة و البروتوكولات الملحقة بها، ومنها ما هو خصوصي محلي بدءا من الخطابات الملكية ومرورا بالنصوص الدستورية وصولا إلى القوانين العادية، وهذا المزيج من المرجعيات ذات الصلة بحقوق الطفل شكل مسارا متميزا لحقوق الطفل بالمغرب.

أولا: المرجعية الكونية المؤسِّسة لحقوق الطفل بالمغرب :

1/ اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 التي صادق عليها المغرب سنة 1993.

ان اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 رغم أهميتها، إلا أنها لم تكن هي الأولى في هذا الصدد، حيث سبقتها مجموعة من الإعلانات التي تعنى بحق الطفل ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر «إعلان جنيف بشأن الأطفال» الصادر عن عصبة الأمم سنة 1924، ثم «إعلان حقوق الطفل» الذي تم اعتماده في 20 نونبر 1959، والذي شكل أرضية رئيسية لبلورة اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 التي تعالج بشكل متكامل ومفصل وملزم حقوق الطفل المختلفة، وقد شكلت هذه الأخيرة نقطة تحول في مجال حماية الطفولة، وإن كان ومن بين أهم الحقوق التي كفلتها هذه الاتفاقية للطفولة ، حقهم في المساواة وعدم التمييز، وتحقيق المصلحة الفضلى للطفل، و المحافظة على حق الطفل في البقاء و النماء و احترام آرائه وحماية عقيدته...

2/ إعلان الأمم المتحدة بشأن «الألفية» لسنة 2000 وإعلان «عالم جدير باطفاله» لسنة 2002 مصحوبا بخطة عمل لتنفيذه، ومن أهم ما جاءا به ضمان مستقبل أفضل لكل طفل، وإزالة المعيقات أمامه خاصة في البلدان النامية، وحقه في الصحة و التعليم...

3/ البروتوكول الاختياري الملحق لاتفاقية حقوق الطفل الخاص ببيع ودعارة الأطفال واستغلالهم في الصور الإباحية(1): تم اعتماد هذا البروتوكول بموجب قرار رقم 263 الذي تم اتخاذه في الدورة الرابعة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 25 ماي 2000 و الذي دخل حيز التنفيذ في 18 يناير 2002.

4/ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة: وتم اعتماده في نفس اليوم الذي اعتمد فيه البرتوكول السابق، ودخل حيز التطبيق بتاريخ 22 يونيو 2002، وقد شكل محاولة لتعزيز حماية الطفولة خاصة في النزاعات المسلحة من خلال إلزام الدول باتخاذ كافة التدابير الممكنة لضمان عدم إشراك قواتها المسلحة الأطفال دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية وكل النزاعات المسلحة.

5/ البروتوكول الاختياري الثالث الملحق لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات لسنة 2011: وقد اعتمد بموجب قرار 18/17 بتاريخ 17 يونيو 2011، وقد وقع عليه المغرب بتاريخ 2 فبراير 2012 على هامش أشغال الدورة 19 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، ويسمح هذا البروتوكول للأطفال بتقديم بلاغات فردية حول انتهاكات محددة لحقوقهم المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها.

ثانيا : حقوق الأطفال في وضعية اعاقة من خلال اتفاقية حقوق الطفل الدولية

تتألف الاتفاقية من 54 مادة تمثل « شرعة حقوق » الطفل. و نظرا لما يحتاجه الطفل المعاق من رعاية خاصة، و ما يتطلبه ذلك من إجراءات قادرة على ضمان مشاركته الفعلية و الفعالة في التنمية المجتمعية. فقد خصصت الاتفاقية المادة(23) لهذه الشريحة من الأطفال، مضيفة بذلك الصفة الإلزامية على ما سبقها من إعلانات و مواثيق، تعرضت بشكل أو آخر، لحقوق الطفل.

و لابد من الإشارة إلى أن اتفاقية حقوق الطفل لم تستثن الطفل المعاق من أحكامها، بل أقرت المادة الثانية منها مبدأ عدم التمييز لأي سبب من الأسباب، و قد نصت على ضرورة احترام الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية. و ضمانها لكل طفل يخضع لولايتها، دون أي انواع التمييز بغض النظر عن عنصر الطفل، أو والديه أو الوصي القانوني عليه، أو لونهم، أو جنسهم، أو اي وضع آخر.

كما عرفت هذه الاتفاقية بالدور الأساسي للأسرة و الوالدين في رعاية الأطفال و حمايتهم، و ما يجب أن تقوم به الدولة من أعمال المساعدة و التوجيه اللازمين للقيام بهذه المهام، و هكذا نصت المادة الخامسة من الاتفاقية على ضرورة احترام الدول الأطراف مسؤوليتها و حقوق و واجبات الوالدين أو عند الاقتضاء، أعضاء الأسرة الموسعة، أو الجماعة حسبما ينص عليه العرف المحلي، في أن يوفروا، بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة، التوجيه و الإرشاد الملائمين عند ممارسة الطفل للحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية، و بالإضافة إلى هذا المقتضى، حرصت الاتفاقية من خلال مجموعة من المواد (19-20-9-10-14-16-17-18) على ضمان مصالح الطفل في علاقته بمحيطه الأسري، كعدم فصل الطفل عن والديه إلا طبقا للقوانين و الأنظمة الجاري بها العمل ضمانا لمصالحه و رفاهه، أو إجراءات تسهيل جمع شمل الأسرة. أو التأكيد على مسؤولية الأبوين في تربية الطفل، أو توفير رعاية بديلة مناسبة في حالة عدم وجودها.

ثالثا: حقوق الطفل و المقتضيات الدستورية

دأب المغرب منذ الاستقلال على الانخراط في المنظومة الكونية لحقوق الإنسان، وعلى رأسها حقوق الطفل، وفي سبيل ذلك أقر المغرب في كافة دساتيره التزامه بالمواثيق الدولية التي تعنى بالطفولة، وبشكل دستور 2011 تحولا كبيرا في مجال حماية حقوق الإنسان عامة و الطفل خاصة؛

و انطلاقا من الحقوق و الحريات و المبادئ التي أقرها الدستور بالنسبة لجميع المواطنين و المواطنات ، وكذا المبادئ الأساسية، وخاصة سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية، نص الدستور الجديد على مجموعة من المقتضيات ذات الصلة بحقوق الطفل باعتباره إنسانا ومن أهمها:

التنصيص في الفصول من 154 إلى 160 على قواعد الحكامة الجيدة ومستلزماتها وعلى وجوب مراعاة مبدأ المساواة بين المواطنين، وتوخي الجودة والشفافية، وإعمال المحاسبة والمسؤولية، والخضوع للمبادئ والقيم الديمقراطية التي أقرها الدستور؛

إحداث مؤسسات وهيئات لحماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة و دسترتها (الفصول من 161 إلى 170)؛ والحق في الحياة وحرية التفكير والرأي والتعبير؛

الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل كما ينص على ذلك الفصل 31 ، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في:

- العلاج والعناية الصحية؛
- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن

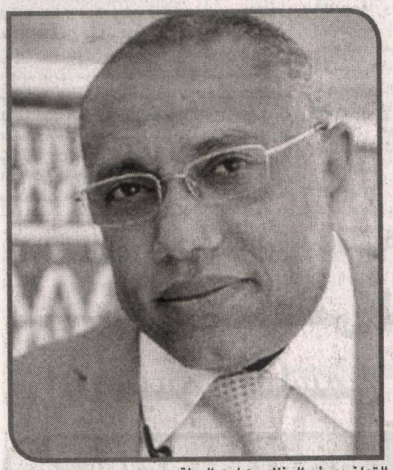

التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛
- الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛
- التنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة؛
- التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛
- السكن اللائق؛
- الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛
- الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة؛

كما احتلت الأسرة والطفولة أهمية خاصة في الدستور المغربي:

في هذا الإطار نص الفصل 32 على أن:

الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية للمجتمع؛

تعمل الدولة على ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة، بمقتضى القانون، بما يضمن وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها؛

تسعى الدولة لتوفير الحماية القانونية، والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال، بكيفية متساوية، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية؛

التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة.

كما أقر الفصل 34 على أن السلطات العمومية تقوم بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولهذا الغرض، تسهر خصوصا على ما يلي:

معالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء والأمهات، وللأطفال والأشخاص المسنين والوقاية منها؛

إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

فيما يتعلق بالجانب المتعلق بالمؤسسات: الفصل 32 نص على على إحداث المجلس الاستشاري للأسرة و الطفولة يضطلع بمهمة تتبع وضعية الأسرة و الطفولة ؛

تعرضوا للاختطاف واقتيدوا إلى السجون السرية

هكذا قادت العلاقة مع صدام حسين مغاربة إلى المشانق

أعد الملف
محمد أحداد

في رواية «فرانكشتاين في بغداد»، يروي الكاتب العراقي أحمد سعداوي كيف أن أشلاء الضحايا والتفجيرات والصراعات الطاحنة التي رافقت الغزو الأمريكي للعراق، تحولت إلى وحش «أسطوري» يفتك بالجميع. صاحب جائزة «البوكر»، استطاع أن يعصر في قالب روائي مثير ومخيف في نفس الوقت تجربة العراقيين مع العنف والدماء.

حينما يشرع المواطن المغربي، أحد ضحايا الاختطاف في العراق بعد سقوط بغداد، في رواية قصته، تحس وأنك تعيش في أجواء رواية أحمد سعداوي: اختطاف بطريقة هوليودية، تعذيب بكل الوسائل التي لا تخطر على بال أحد، حبس في الأقبية السرية، وتحس كذلك أن «فرانكشتاين»، الذي يتغذى بأشلاء الموتى والضحايا، ليس مجرد شخصية روائية، بل شخصية حقيقية انتعشت بعد سقوط بغداد.

في التسعينيات من القرن الماضي، قرر المواطن بنصديق أن يعود إلى العراق من أجل العمل مع أخيه في ضيعة في ملكية ابن عم صدام حسين، ولم يكن يتصور أن ما كان امتيازا في عهد الرئيس العراقي الراحل، سيصير جحيما حقيقيا فيما بعد، تعرض أخوه للكي أولا عندما اختطفته ميليشيات مجهولة بمعية ابنته، ولم ينفك من بين فكيها إلا بعد أن قدم أربعين ألف دولار، ثم تعرض هو شخصيا للكي أيضا، فقد وجد نفسه في إحدى ليالي 2010 في مواجهة ميليشيا مسلحة تداهم منزله «وتفتش أحشاءه» وتسرق كل ممتلكات منزله ومعها مبلغ مالي يقدر بـ 31 ألف دولار.

في البدء، اعتقد بنصديق أن «زوار الليل» كانوا يبحثون عن المال، يأخذون ما يشاؤون ثم يغادرون كما فعلوا مع أخيه، لكن قصته التي تشبه حد التطابق الكثير من أحداث رواية «فرانكشتاين في بغداد» ستتحول إلى قضية دولية تدخلت فيها ملكة بريطانيا والصليب الأحمر الدولي والدبلوماسية المغربية..كيف ذلك؟

اقتيد بنصديق إلى أقبية معتقلات سرية، وتعرض هناك لأبشع أصناف التعذيب، بدءا بشي أجزاء من أعضائه التناسلية، مرورا بالفلقة، ووصولا إلى الكي بالسلك الكهربائي، وعدا بعض المعطيات البسيطة التي تمكن أخوه الذي فر إلى إيرلندا، بمساعدة زوجته العراقية، من روايتها، فقد ظل مصيره مجهولا وغير معروف إلا بعد 4 سنوات من اعتقاله.

«المساء» تعيد تركيب قصص مغاربة اختطفوا بالعراق على يد ميليشيات مجهولة الهوية، ووجدوا أنفسهم فجأة في مواجهة تتعلق بـ«محاولة زعزعة الاستقرار العام والسعي نحو تفجير حواجز أمنية ومنشآت للدولة»، وتنشر شهادات قاسية لمواطنين مغاربة أمضوا سنوات في السجون العراقية دون أن توجه إليهم أي تهمة. والتهمة بعد أن عمت الفوضى في العراق هي كالتالي: إذا كنت تتوفر على مبلغ مالي محترم يجب أن تخضع لقانون الغاب.. البقاء فيه للأقوى.. إنها قصص مغاربة، بعضهم فر من الجحيم تاركا عائلته وأبناءه، وبعضهم استطاع أن يتعايش مع الوضع الجديد، ويخفي معالم قصته المأساوية إلى الأبد، وبعضهم يتحدث بصوت خافت عبر سماعة الهاتف ويقول لك: إياك أن تخبر أحدا باسمي، فالميليشيات في كل مكان.

عذبوا بالكي والأسلاك الكهربائية والشي على مستوى أعضائهم التناسلية

قصة مغاربة تعرضوا للاختطاف من طرف الميليشيات المسلحة

لم يتصوروا يوما أن يتحول مقامهم بالعراق إلى جحيم حقيقي يقذف بهم إلى غياهب السجون ويعرضهم لكل صنوف التعذيب والتنكيل وعدا أن السلطات المغربية تكفلت ببعض الأمور الإدارية في بعض الحالات، فإنها لم تكن تتوفر على معلومة واحدة فقط يمكن أن تسعف على معرفة مصير عشرات المختفين اختطفتهم ميليشيات بقبعات مختلفة لكن المصير كان واحدا: اقتيادهم إلى سجون سرية وممارسة أبشع جرائم التعذيب والحط بالكرامة الإنسانية.

قبل أيام من الآن، دخل محمد بنصديق إلى مكتب الجريدة، وهو بالكاد يقوى على الحركة، وبالكاد يقدر على تأليف جملة واحدة صحيحة، مرفوقا بأخته التي تحمل ملفه منذ أن قررت السلطات العراقية أن ترمي به إلى المغرب محروما من زوجته ومن أبنائه.

ساعتان من السرد، كانت كافية لتقترب من مأساة محمد مع الاختطاف التي تتعدى مجرد السجن لبعض الأيام والشهور. كان مخيم كلما شرع في الحديث عن وسائل التعذيب والطريقة التي عومل بها في أكثر من سجن عراقي، يبكي بشدة ويطلب بلطف أن أوقف آلة التسجيل، وكلما تذكر قصة أخيه أحمد الذي اختطف سنة 2003 بمعية ابنته بدون أي سبب، يقول إنهما دفعا ثمن الاشتغال بضيعة كبيرة لابن عم صدام حسين.

تزداد المأساة عمقا عندما يلجأ إلى عقد مقارنة بين معاملة الجيش الأمريكي وإخوانهم في الدم والهوية، حيث قال إن الاحتلال الأمريكي للعراق

> توالت الأحداث بالعراق، ولا أحد كان يتكهن أين ستؤول الأمور في نهاية المطاف، وكان سيناريو الاختطاف مستبعدا، حسب «ع» الذي سيسرد قصة اختطافه مع الميليشيات، خاصة وأنه كانت ثمة تطمينات كثيرة

قصد مزرعتهم المخصصة لتربية الدواجن والمواشي والأبقار وطرحوا بعض الأسئلة البسيطة، ولم يقطعوا بتاتا مورد رزقنا الوحيد ببلاد الرافدين فيها أن الميليشيات كانت تحصي أنفاسهم وتراقب كل تحركاتهم قبل أن تنفذ عملية الاختطاف التي تشبه كثيرا قصص الأفلام الهوليودية.

قصص المواطن المغربي محمد بنصديق الذي وجد نفسه بغتة في أقبية السجون، تتكرر على لسان عشرات المغاربة الذين كانوا ضحايا سقوط بغداد في يد أمريكا ذات ليلة من ليالي سنة 2003. البعض منهم يتحفظ بلطف، ويغلق سماعة الهاتف دون أن يقدم سببا واحدا للامتناع عن الحديث والبعض الآخر يقول: إن «الميليشيات موجود في كل مكان ولا يمكن أن نفصح لك عن أي شيء» أما البعض الآخر فما يزال عالقا بالعراق ينتظر الإجراءات الإدارية بالتنسيق إما مع السلطات المغربية أو الصليب الأحمر الدولي.

بالنسبة للمغاربة الذين بدؤوا يذهبون إلى العراق منذ نهاية حرب الخليج الأولى التي دمرت البنية التحتية العراقية واستنزفت جزء كبيرا من مواردها، فقد كان البحث عن المال والاغتناء السريع ومساعدة عوائلهم في المغرب مقصدهم الأول، سيما وأن موجة المهاجرين الأولى قدمت صورة وردية عن أحوال العراق وأجواء الانفتاح في بلد النهرين.

كان كل شيء يسير بالطريقة التي يرتضيها المغاربة، إذ جمعوا ثروات لا بأس بها واستطاعوا أن ينقذوا عشرات العائلات في المغرب من الفقر، وكانوا يترددون على المغرب بين الفينة والأخرى، ولو لم يتدخل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق بعد غزو الكويت لكانت الأمور عادية. رغم فترات التوتر التي شهدتها بلاد «صدام حسين»، فإن الأمور عادت إلى مجراها الطبيعي في ظرف وجيز، ولم تستطع الميليشات التي تمثل الحساسيات الطائفية بالعراق أن تبسط سيطرتها على التراب العراقي بسبب القبضة الحديدية للرئيس العراقي الراحل، بيد أن تدخل أمريكا وسقوط بغداد شكل نذير شؤم حقيقي على المغاربة والجاليات الأجنبية التي تشتغل في أكثر من قطاع حيوي في كل مدن العراق.

انتعشت الميليشيات وأعطيت الأوامر بأن تحصل على أكبر قدر من الأموال لتمويل تحركاتها. يقول الكثير من المغاربة الذين تحدثت معهم الجريدة إن الميليشيات هي من تتحكم في كل شيء وإلى وقت قريب لم تستطع القوات الأمريكية ولا الجيش العراقي أو الشرطة العراقية المؤسسة حديثا أن تسيطر على الوضع الأمني، وبالتالي خلا الجو وبدأت تفعل ما تشاء دون أن يحاسبها أحد.

التدخل الأمريكي كان يعني شيئا واحدا: انهيار المنظومة الأمنية العراقية بل وانهيار كل المؤسسات القائمة، وبذلك وجد مئات المغاربة الذين قادتهم الظروف للاشتغال في العراق أنفسهم دون إقامة أو أوراق ثبوتية مما جعل حياتهم وحياة أبنائهم معرضة لخطر حقيقي. أثر البعض أن يتصل بالسفارة المغربية رغم أن

وثائق تتعلق بقضية تعذيب المواطن أحمد بنصديق وجانب من مراسلاته مع ملكة بريطانيا

أحمد بنصديق *: طلب مني المختطفون 100 ألف دولار للإفراج عني

قال إنه اختطف هو وابنته وأكد أن ملكة بريطانيا تفاعلت مع مراسلاته بخصوص أخيه

– نريد أن تحكي لنا بدقة ما الذي حدث لك في العراق قبل أكثر من 12 سنة من الآن؟

● كنت أشتغل في ضيعة كبيرة في حوزة ابن عم الرئيس العراقي صدام حسين، وكانت الأمور عادية جدا، حيث استطعت في ظرف سنوات أن أحسن من وضعيتي المادية وأن أتزوج في العراق. واكتسبت صداقات كبيرة في البلاد حتى داخل مصالح الأمن وكانوا يقدرونني كثيرا، وسمعة المغاربة كانت جيدة جدا بسبب قدرتهم على العمل بإتقان. في أحد الأيام مرضت ابنتي الصغرى، وقررت أن أذهب إلى بغداد بغاية معالجتها. في مسيرة الطريق أوقفني حاجز أمني، ثم اقتادوني إلى التحقيق وبقيت مسجونا لمدة شهور، ولحسن الحظ أن ابنتي أرجعوها إلى المنزل.

– كيف أرجعوها؟

● قالوا لي إنهم يعرفون كل شيء عن منزلي، وقد سمحوا لي بالاتصال بزوجتي وإخبارها بكل التفاصيل، وأحسست يومها أنها تريد أن تبتلعها الأرض. لم يراعوا أن زوجتي عراقية وأني أقيم هناك منذ سنوات. أثناء أطوار التحقيق، عرفت أن هدفهم الأول هو الحصول على المال. في البداية طلبوا مني 100 ألف دولار أي ما يعادل مائة مليون سنتيم مغربية معتقدين أن اشتغالي في الضيعة يدر علي ثروات طائلة، فأخبرتهم بأني لا أتوفر على هذا المبلغ وما يمكن لي توفيره هو 40 ألف دولار بعد الاقتراض من بعض زملائي. وبالفعل بدأ أخي الذي سيختطف لاحقا في التفاوض معهم، رغم أن الذين اختطفوني حاولوا التماطل والتسويف رغم حصولهم على المال. والحق أنهم لم يعذبوني كما فعلوا مع أخي، وكل ما يهمهم في تلك اللحظة هو الحصول على المال وكان لهم ما أرادوا.

– بالنسبة لمراسلتك للملكة بريطانيا، هل كنت تسعى لتدخل الملكة في قضية أخيك؟

> السلطات المغربية فعلت كل شيء من أجل إنقاذ أخي وقد دفعت ثمن محامي من أجل الحصول على مساندة قانونية بالعراق، وأنا ممتن لهم كثيرا

● نعم، كان هدفي الأول هو أن تتدخل ملكة بريطانيا على أساس أن زوجتي تحمل جنسية بريطانية، وهي التي أنقذتنا من جحيم الحرب الطائفية الطاحنة الدائرة بالعراق. بالفعل راسلت الديوان الملكي البريطاني وحكيت لهم كل التفاصيل بشأن أخي المختطف، والذي يتعرض للتعذيب في مطار المثنى السري بعدما استطعت أن أحصل على معلومات من أصدقاء يشتغلون في جهاز الأمن، ولأن الأمر يتعلق بميليشيات لم يكن بمقدور أحد أن يتدخل أو يتوسط. كانت ميليشيات محسوبة على جيش المهدي تسعى بكل الطرق للحصول على الأموال، ووقع الاختيار على أخي الذي كان يعيل عائلته الصغيرة ولم يكن يتوفر على أموال كثيرة كما توهموا أول مرة. رد علي الديوان الملكي البريطاني بأنه لا يستطيع التدخل في قضية مواطن مغربي، لكن بعد الإلحاح أحالوني على مكتب الكومنولويث ثم على الصليب الأحمر البريطاني بغاية التدخل. أعتقد أن الدعم الذي حزته من ملكة بريطانيا كان له أثر في حل قضية أخي.

– بعد خروج أخيك من السجن، رحلوه دون أن يرى زوجته وأبناءه، ألم تسع للتدخل لدى السلطات المغربية لإيجاد حل أفضل؟

● بصراحة، فالسلطات المغربية فعلت كل شيء من أجل إنقاذ أخي وقد دفعت ثمن محامي من أجل الحصول على مساندة قانونية بالعراق، وأنا ممتن لهم كثيرا. في تلك المرحلة لم يكن هناك أي حل آخر من غير أن يرحل، لأن القضاء العراقي وإن كان لم يقتنع بالتهم الموجهة إليه فقد وجد ثغرة قانونية أخرى هي عدم التوفر على الإقامة وبالتالي كان الترحيل خيارا ضروريا وقتئذ، ولا أعتقد أن السلطات أو حتى صداقاتي كانت ستنفع في إبقائه هناك أو ترحيله مع أولاده.

* مختطف سابق وأخ الضحية محمد بنصديق

الأمني لا يمكن أن تقوم بأي شيء، فيما فضل البعض الانتقال من بغداد إلى بعض المدن العراقية الأخرى الأقل خطرا رغم أن الخطر واحد كما يحكي المواطن أحمد بنصديق الذي كاد أن يصير مجرد اسم في قوائم الإدارة العراقية.

توالت الأحداث بالعراق، ولا أحد كان يتكهن أين ستؤول الأمور في نهاية المطاف، وكان سيناريو الاختطاف مستبعدا، حسب «ع» الذي سيسرد قصة اختطافه مع الميليشيات، خاصة وأنه كانت ثمة تطمينات كثيرة من أن الأوضاع ستعود إلى مجراها الطبيعي في غضون شهور فقط. الشهور تحولت إلى أعوام. والتطمين استحال إلى اعتقال واختطاف. والسكينة تحولت إلى تعذيب ممنهج في أقبية السجون السرية بالطريقة نفسها التي ظهر بها الجنود الأمريكيون يعذبون السجناء العراقيين في سجن أبو غريب.

فرانكشتاين في بغداد

في البدء فكرت أن أجتزئ بعض الفقرات من الشهادات الطويلة التي قدمها المغاربة المقيمون بالعراق، وكان الاختيار سينتقي بعض المقاطع المتعلقة بالتعذيب، بيد أن تداخل الفاعلين وجسامة الأحداث وفداحة الآثار النفسية والمادية والجسدية التي ترتبت عن عمليات الاختطاف، جعلتنا نورد الشهادات كاملة مع بعض التصرف في بعض مراحل السرد.

«في حرب الخليج الثانية أصيب والدي بجلطة دماغية، فقرر أن يعود إلى المغرب. لكن في سنة 1999 استقر بي الرأي أن أعود إلى العراق، وكانت الأمور عادية جدا إلى أن سقطت بغداد سنة 2003 في يد الأمريكيين، وتغيرت الأوضاع كثيرا في بلاد الرافدين. ما كان استقرارا وسكينة مع أخي الذي كان يقطن بالعراق، تحول في لحظة فجائية إلى نذير شؤم حقيقي قادني إلى غياهب السجون، في الكثير من مناطق العراق، إذ تم اختطافي في سنة 2010 من لدن عناصر مجهولة، لأسباب كنت أجهلها آنذاك، لأعرف أن عملي أنا وأخي في ضيعة كبيرة لتربية الدواجن والأبقار والمواشي تعود ملكيتها لابن عم صدام حسين اسمه حجي حمد كان السبب وراء كل المآسي التي حلت بي وبأخي بعد ذلك»؟

التعذيب الذي تعرض له محمد جعلت ذاكرته تتعرض لنوع من الإتلاف لا يريد هو أن يعترف به، لكن أخاه أحمد الذي كان ضحية اختطاف مماثلة سنة 2003 يتذكر كل شيء: يوم اختطافه والطرق التي استعملوها في تعذيبه، ويتذكر أيضا كيف أن عناصر الميليشيات رفضت قطعا أن تتفاوض حول مصير أخيه. «لا أعلم إن كانوا يبحثون عن ثروات مفترضة لصدام حسين، لكن الذي أنا متيقن منه أنهم لم يجدوا شيئا لا في الضيعة ولا في الحسابات البنكية، وبالتالي لجؤوا إلى حيلة أخرى أكثر بؤسا هي التعذيب من أجل انتزاع أشياء غير موجودة إلا في مخيلة هؤلاء الذين أقدموا على الاختطاف.

يستمر محمد في سرد قصته المريرة مع الميليشيات» للأسف، حتى الأمريكيين لم يعتقلونا وكل ما قاموا به هو أنهم قيدوا أسماءنا عندهم، واستفسروا حول أمور بسيطة، وكان العمل يسير بطريقة عادية جدا دون أية مشاكل. في سنة 2003، أي بعد الغزو الأمريكي للعراق، خرج أخي في رحلة صباحية إلى بغداد قاصدا إحدى المستشفيات بعدما أحس ابنه بألم على مستوى اللوزتين، لتهاجمه ميليشيات مسلحة وملثمة، وتختطفه هو وابنه، وقد دفعنا مبلغ 40 ألف دولار

كفدية للمختطفين من أجل الإفراج عن أخي بعدما احتفظوا به وحيدا. لقد كنت مفاوضا للمختطفين الذين طالبوا منا في البداية مائة ألف دولار، وقد عرفنا أن هؤلاء يريدون السطو على الضيعة التي نشتغل بها وقد كانوا متوهمين أننا نملك ثروة طائلة. حينما كنت أفاوض على مصير أخي لم أكن أعلم قط أن قصتي ستكون أكثر تراجيدية منه».

وصلت حدود التراجيديا كما لم يكن يتصورها محمد نفسه في سنة 2010 إلى حدود مهاجمة ميليشيات من جيش المهدي منزلي، وفتشت كل شيء، وخربت كل أرجاء المنزل، وتعاملت معي بقسوة في حدود الساعة الثانية ليلا. ولحسن الحظ أنني كنت وحدي ليلتها في المنزل، ولولا ذلك لرأى أبنائي كيف ربطوني بطريقة وحشية جدا، ونطقوا بالفاظ نابية جدا. إذ عصبوا عيناي، ولم أكن أرى شيئا، وأخذوا من منزلي مبلغا ماليا يقدر بـ 31 ألف دولار. لقد كسروا كل شيء، وكانوا يعتقدون أنهم سيجدون مئات الملايين في منزلي. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل اقتادوني إلى منطقة المطار المثنى السري. تعرضت في ذلك السجن الموحش لكل أنواع التعذيب، وظللت في ذمة التحقيق حوالي 8 أيام، ولم يتردد المستنطقون في تعذيبي والتنكيل بي بتهمة واحدة: الاشتغال في ضيعة تدر قليلا من المال كانت محسوبة على عائلة صدام حسين».

يتحدث محمد بنوع من التداعي الحر: «لا يمكن أن تصدق كل ما تعرضت له، لقد وضعوا سلكا كهربائيا في أجهزتي التناسلية وكنت أشعر بالم مرير لا يتحمله جسد بشري، إلى درجة أنني بدأت أتبول الدم. ثم كووا جميع أعضاء جسدي بشواظ من نار، وقاموا بشي أرجلي بحديدة ملتهبة». كانوا يطلبون مني أن أعترف بأشياء غريبة لا أتبين مغزاها ولا طبيعتها وكنت أعرف شيئا واحدا أن عملي داخل ضيعة في ملكية شخص قريب من الرئيس الراحل صدام حسين، كنت أظن أن التعذيب سينتهي إلى هذا الحد، خاصة وأن جسدي كان منهكا وكنت أحمل ندوبا عميقة جدا، بل إني لم أكن أستطيع الحركة ولا القيام بأي شيء، لأفاجأ أنهم أحالوني على اللواء الخامس أي

عبد العزيز البقالي*:

الخوف من إعدام المعتقلين المغاربة في العراق انتهى

حاوره: حمزة المتيوي

احتجاجية أمام وزارة العدل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبمسقط رأسه في طنجة، كما راسلنا عدة مؤسسات رسمية من بينها وزارة الخارجية، في عهد الوزير السابق سعد الدين العثماني.

وأدت هذه المجهودات إلى تحويل حكم الإعدام للمؤبد، وهو الأمر الذي نعترف فيه بفضل العثماني، الذي

> نهدف أساسا إلى الضغط على الحكومة المغربية، من أجل التحرك بشكل رسمي وعملي، لنقل المعتقلين الموجودين في السجون العراقية إلى المغرب

حاور الحكومة العراقية بهذا الشأن، وحاليا لا يوجد أي شخص مغربي محكوم بالإعدام في السجون العراقية، حسب آخر المعطيات التي توصلنا بها، لكن العائلات لا تزال تعيش في جحيم حقيقي، مخافة ظهور أحكام أخرى بالإعدام، الأمر الذي يتطلب تدخلا حكوميا، عاجلا لنقل المعتقلين إلى بلدانهم.

– كم عدد السجناء المغاربة في العراق؟

● ليس لدينا رقم رسمي، لكن المعلومات التي حصلنا عليها تتحدث عن ما بين 6 و8 معتقلين، ونرى أن بإمكان الحكومة المغربية أن تجلب هؤلاء المواطنين إلى بلادهم، كما كان الشأن بالنسبة لدول عربية أخرى لديها عدد أكبر من السجناء.

– نعرف أن المغرب يتعاون مع العراق لمواجهة «الإرهاب»، ما تأثير ذلك على ملف المعتقلين والمفقودين؟

● في الفترة الماضية كانت تصلنا أنباء عن تعامل غير إنساني للسجانين العراقيين مع المعتقلين المغاربة، وهو الأمر الذي بدأت حدته تخف شيئا فشيئا، تزامنا مع عقد المغرب لاتفاقيات مع العراق في مجال مكافحة الإرهاب، حيث نستطيع القول إن ظروف مغاربة العراق أفضل نسبيا الآن.

لكن هناك مشاكل لا تزال عالقة، في مقدمتها منع هؤلاء المعتقلين من التواصل مع عائلاتهم لمدة تفوق السنتين، وخاصة بسجن الناصرية الذي يوجد به 4 معتقلين، منهم محمد إعلوشن الذي كان محكوما بالإعدام.

أما بخصوص المفقودين، فيبقى ملفهم غامضا ومستعصيا على الحل، حيث تتوفر التنسيقية على 37 اسما لمغاربة مختفين منذ 2003، ولا نعرف ما إذا كانوا أحياء أو أمواتا، ولا ما إذا كانوا لا يزالون داخل العراق أم خارجه.

– هل هناك أي ضمانات لعدم انخراط هؤلاء المعتقلين في تنظيمات متطرفة في حال إعادتهم للمغرب؟

● أرى أن أكبر ضمانة هي المعاناة التي يعيش فيها هؤلاء المعتقلون داخل السجون العراقية منذ أزيد من 13 سنة، فحسب ما يصلنا من معلومات، فإن هؤلاء الأشخاص جميعا يرغبون في العودة إلى بلادهم لاستعادة حياتهم الطبيعية والعيش مع أسرهم في سلام مثلهم مثل جميع المواطنين المغاربة، وهذا الأمر سبق لمعتقلين أن أكدوه لعائلاتهم عبر الاتصالات الهاتفية قبل أن يتم منعها منذ نحو سنتين.

ومن جانبنا كتنسيقية، نؤكد للحكومة المغربية أن هؤلاء المعتقلين لا يشكلون أدنى خطر على الأمن العام، كما أنه ليس من المنطقي أن يستثمر مواطنون مغاربة في تأدية ضريبة تصرف حدث قبل 13 سنة، خاصة وأن نية جلهم إن لم نقل كلهم، كانت هي التصدي للاحتلال الأمريكي وليس أي شيء آخر، وهذه الضريبة يؤديها معهم أيضا آباء وأمهات وزوجات وأبناء، حيث إن بعض أبناء المعتقلين لم يروا آباءهم أبدا، بعد أن رحل هؤلاء إلى العراق وأبناؤهم رضع، كما أن معتقلين آخرين، ومن بينهم أخي، توفي آباؤهم وهم يمنون النفس برؤيتهم مرة أخرى، وهو ما يتمناه آباء وأمهات طاعنون في السن حاليا، أنهكتهم معاناة فراق فلذات أكبادهم.

* المنسق العام لتنسيقية عائلات المعتقلين والمفقودين المغاربة في العراق

على الشرطة الاتحادية في حي يسمى السيدية دون أي وجه حق. أمضيت شهرين آخرين مكبل الأيدي معصب العينين في مكان موحش جدا كانت تنفذ فيه الإعدامات وكان يتملكني الخوف بين الفينة والأخرى من أن يعدموني».

مضت فترة طويلة، ومحمد يدرب جسده على مقاومة الآلام الفظيعة، وفي كل مرة يأتون بمحاضر لا أعلم ما الذي كتب فيها ويقولون لي أبصم عليها عنوة، وكنت أرد عليهم بأني مواطن بسيط يشتغل فقط من أجل توفير القوت لأبنائه ولعائلته -الصغيرة، ورغم كل صنوف التعذيب التي مارسوها ضدي لم ينتزعوا مني أي اعتراف زائف يمكن أن يدينني بأشياء لم اقترفها».

غريزة التعذيب عند المليشيات وصلت إلى مراحلها القصوى حينما أخذوني إلى مكان يسمى جرائم العامرية، وهي منطقة قريبة من المنطقة الخضراء ببغداد، وقد بقيت هناك أربعة شهور متتالية، وذهبت للمحكمة وقلت للقاضي إني بريء ولا علاقة لي بكل التهم التي وجهت لي، بيد أن القاضي قرر أن يعيدني إلى السجن مرة أخرى لأنقل بعد ذلك إلى سجن الرصافة الثامنة ثم إلى الخامسة وإلى السابعة وفي الأخير جرجروني» إلى السجن المركزي.

المضحك في كل القصة، يقول محمد، أن «القاضي واجهني بتهم لم أكن أعلم بها من مثل أني كنت أخطط لتفجير مقرات الشرطة ومهاجمة الحواجز الأمنية، وقلت للقاضي إني لا علم لي بكل هذه الأشياء.

اقتنع القاضي بعد مسيرة طويلة من العذاب النفسي ذاق فيها أخي أحمد الذي اضطر أن يغادر إلى أستكلندا مع زوجته التي تتوفر على جنسية بريطانية، كل أنواع المرارة ودق جميع الأبواب بغاية إنقاذي من السجن لكن دون طائل. فهمت فيما بعد أن القاضي أحالني على مصالح الإقامة للتأكد من بطاقة الإقامة بالعراق واكتشفوا أنها تجاوزت أجلها القانوني، وقد كان الأمر عاديا جدا لأنني طوال خمس سنوات كنت في غياهب السجون ولم يكن بمستطاعي أن أجدد الإقامة بالإضافة إلى أنه في السنتين الأوليين كنت في معتقلات سرية لا تعترف بالسجناء، وتواصلت فصول المسرحية مرة أخرى بالحكم علي بالسعي نحو الهروب من السجن ومخالفة قوانين الإقامة».

تقلب محمد بين السجون، وكلما ساد اليقين بأن المشكلة تقترب من الانفراج تعقدت أكثر، حيث اشتبكت الأمور من جديد حينما دونوا في المحاضر النهائية أنهم اعتقلوني في سنة 2014 والحال أني اختطفت سنة 2010، لكن الغرض الأساسي من هذا التزوير كان بغاية التحايل على القانون كي أمضي 4 أشهر أخرى داخل السجن. كنت أعتقد أن خروجي من السجن سيكون بمثابة نهاية لكابوس طويل عمر لخمس سنوات لكن الأمور ساءت كثيرا، إذ أقدموا على تسفيري دون أن أرى زوجتي وأولادي.هل تتصور حجم المأساة التي كنت أتمرغ فيها». برقت «لنسيبي» وقتها كي يحجز تذكرة بأمر منهم لمغادرة العراق بشكل فوري وظلت عائلتي في العراق دون أن أتوفر على أية وسيلة لترحيلهم إلى المغرب، وحتى وإن أتوا: أين سأؤويهم ومن سيعيلهم فقد دمروا كل شيء.».

كي وشي واغتصاب

«ع» كما أسميه في هذا التحقيق، لا يريد أن ينكشف اسمه، لأن قصته مع التعذيب، كما يقول أصبحت جزءا من الماضي. احترمنا رغبة «ع» في حذف بعض المقاطع التي تدل على شخصه وكانت الشهادة على النحو التالي.

يسرد «ع» وحدها الصدف قادتني إلى زيارة العراق سنة 1986، بعد أن أقنعني صديق مقرب لي كان يسكن بمدينة الدار البيضاء بأن العمل في العراق بإمكانه أن يدر علي أموالا كثيرة خاصة بعد أن خرج العراق مدمرا من حربه مع إيران. عبرت إلى العراق عبر الكويت دون الحاجة إلى أوراق إقامة بمساعدة الصديق نفسه، وكنا بحاجة فقط إلى 200 دولار للحصول على أوراق الإقامة. كانت الظروف عادية جدا، وقد استطعت حقا أن أجمع ثروة تقدر بـ 6 آلاف دولار في ظرف خمس سنوات بعدما اشتغلت بقطاع البناء».

تغيرت الأمور كثيرا مع بداية حرب الخليج الثانية « حينها سافرت إلى المغرب، وقضيت 3 شهور وعدت بعدها لأزاول النشاط نفسه وتزوجت من فتاة عراقية. إضافة إلى ذلك كنت أبعث بشكل منتظم بمقدار مالي للعائلة ولم يتوقف ذلك إلا بعد الغزو الأمريكي للعراق. ليلة سقوط بغداد كنت في بلدة تبعد عن العاصمة العراقية بعشرين كلم، وكنت أدرس أولادي في مدرسة خاصة، ولاحظت أن الكثير من المسلحين يضعون الكثير من الحواجز

على الطريق، ولكن لم أتوقع يوما، أن أكون ضحية من ضحايا تلك الحواجز التي كانت تملأ الطريق من وإلى بغداد. يوم 25 فبراير سنة 2004، خرجت كما باقي الأيام، وكنت آنذاك مكلفا بشركة للسيراميك. أوقفني حاجز لرجال بزي رسمي، لم يكونوا ملثمين، طلبوا مني الأوراق بطريقة لبقة، وبالفعل سلمتها لهم قبل أن أتفاجأ بأنهم يداهمون رأسي ويضعون عصابة على عيناي وقالوا لي بما يشبه هذه العبارة: إنك أنت من نبحث عنه؟ شدهت لما سمعته، لأن علاقتي بالعراق لم تكن تتجاوز بعض الأصدقاء العراقيين والمغاربة»

أصبحت الدنيا مظلمة في وجه «ع» ولم يعرف أي شيء إلا بعد أكثر من 24 ساعة من مدة اختطافه، «لا أعلم ما الذي حدث بعد ذلك، لأنهم خدروني بشكل كامل، واقتدت إلى سجن عرف في وقت لاحق أنه مطار المثنى السري- هو المطار نفسه الذي كان يتواجد فيه محمد بنصديق-. لم أستفق من الغيبوبة إلا بعد يوم كامل، وألفيت

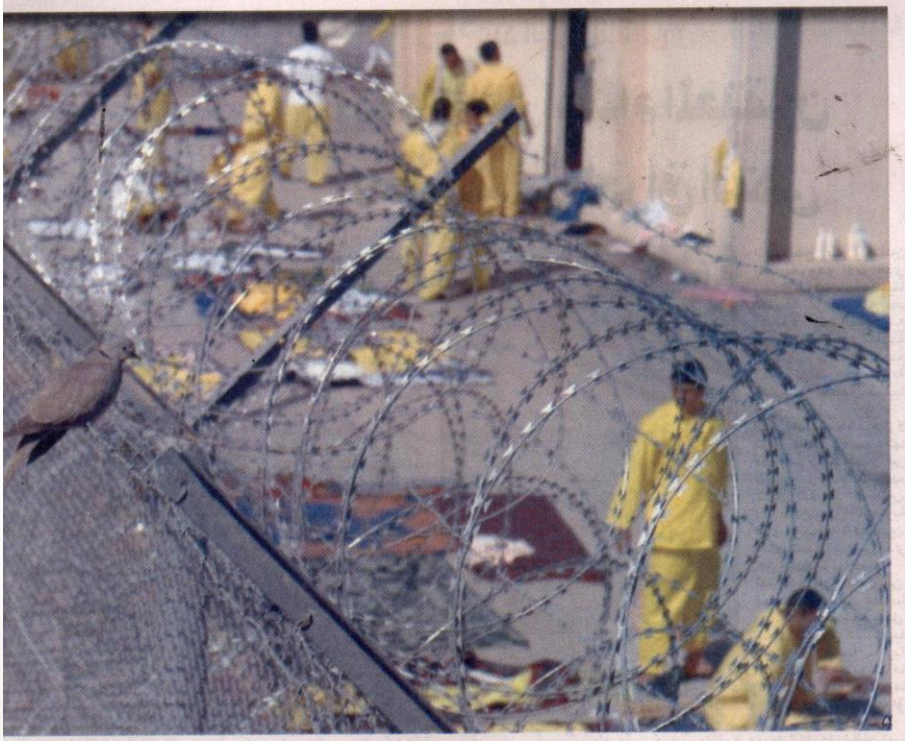

نفسي في مكان معتم يحيطه الظلام من كل جانب، وكنت أسمع أصوات نحيب وبكاء يضج بها المكان، وإن كانت آلة التعذيب لم تنطلق بعد، فإنني خمنت أن خاتمتي ستنتهي بالنحيب ذاته». في اليوم الثالث، استنطقني ضابط قوي البنية، وفي كل مرة كان يقول لي أيها المغربي الحقير ويوظف كلمات عراقية بذيئة جدا في وجهي ووجه لي تهمة قتل قيادي في الشرطة، وسألني إن كنت أتوفر على أموال، والحق أني وقتها كنت أملك ما يقارب 100 ألف دولار أودعتها في إحدى البنوك منها قسط كنت أوظفه في معاملاتي التجارية».

وصلت التهديدات إلى ما كان يخشاه «ع» إذ «هددني بخطف أطفالي وزوجتي إن لم أستجب لكل ما يطلب مني، وخاطبتي بلغة مليئة بالحقد والجشع: نمنحك مهلة 24 ساعة لتفكر في المقترح، واعتقدت أني بمجرد تلبية طموحاتهم المالية سيتركونني وشأني لكن في ظرف ساعتين تعرضت لمختلف صنوف العذاب: صعقوني بالكهرباء على مستوى العنق، وفي إحدى أعضائي التناسلية ثم أجلسوني على الخازوق وكان البعض ممن يعذبونني يشهر عضوه التناسلي ويقول لي «اليوم ستفقد عذريتك». كانوا مجموعة من المتعطشين للتعذيب وللعنف، وكانهم كانوا قابعين في كهف سحيق ينتظرون فقط الاقتصاص من أي شيء. ركلوني وصفدوا يداي ودسوا رأسي في قدر كبير من المياه الباردة جدا».

«كنت أفكر، وقتها في زوجتي العراقية وفي أبنائي، الذين اختفيت عنهم فجاة ودون سابق إنذار وحتى توسلاتي إليهم للاتصال بزوجتي من أجل إخبارها بجزء مما جرى باء بالفشل، وقد استمر التعذيب لمدة تتجاوز عشر ساعات، تحولت على إثرها إلى مجرد جثة هامدة لا تشهق فيها سوى الروح. بعد يوم واحد فقط، التحق بي عنصران وطلبوا مني أن أكتب توكيلا وأوقع عليه من أجل سحب الأموال من البنك، ولم أجد أي وسيلة أخرى للإفلات من هذا العقاب الذي نزل علي فجاة..كتبت التوكيل ووقعته وتكفلوا هم بالباقي، غير أن الصدف شاءت أن مدير البنك لم يرد أن يقبل التوكيل، ولأن حالتي الجسدية كانت سيئة جدا، طلبوا مني بطاقة الائتمان مرفوقة بالرقم السري، وبدؤوا بسحب الأموال كل يوم».

يطلب»ع» أن نكمل الحديث في وقت آخر، وانتظرت حوالي 5 أيام كاملة لأتلقف مكالمة جديدة منه يعتذر عن المرة السابقة،كنت كنبكي أخويا سمحلي»، ثم طفق يواصل سيرته مع المختطفين الجشعين،ساعرف فيما بعد أن مدير البنك الذي كان صديقا عزيزا علي ويحتفظ بذكريات طيبة عن المغرب، أنه أوقف حسابي البنكي بعدما لاحظ أني أسحب المال بشكل يومي، وقد حاول الاتصال بي وعرف من زوجتي أني مختف منذ أكثر من 5 أيام. تمكنوا من سحب 7800 دولار من الحساب البنكي، بيد أن المال لم يكن مهما في تلك المرحلة وقد كنت مستعدا لإعطائهم كل شيء مقابل عدم إذاء عائلتي».

فصول التعذيب تجاوزت كل الطرق المعروفة، إذ «كانوا يجبروننا على المشي حبوا عراة ويضربون بسلك حام على أعضائنا التناسلية..كيف أشرح لك مقدار الألم الذي أحسست به:» أمضيت حوالي 5 شهور أتعرض لكل أنواع التعذيب وعرفت أنهم لم يعودوا في رغبة للحصول على المال وقد سمحوا لي مرة واحدة أن أخبر زوجتي بأني معتقل دون أن أذكر لها أسم المعتقل. عشت لحظات رهيبة بمعية يمنيين وسوريين وهندي في المعتقل، واعتقلوا بالطريقة نفسها تقريبا. نهشت الشكوك والتخمينات زوجتي وأخبرتني فيما بعد أنها حاولت قطع موكب الرئيس العراقي ولم تفلح في ذلك بسبب الإجراءات الأمنية المشددة، أما أبنائي فهم يعانون إلى اليوم من آثار الاختفاء المفاجئ..أتذكر أنهم في أحد الأيام اغتصبوا بشكل جماعي مواطنا يمنيا وقاموا بوشمه بالحديد أمام أنظارنا..أما أنا فاكتفوا بتعليقي وصعقي بالكهرباء وتهديدي بالقتل ولم يتوانوا في صفعي وركلي وملامسة أعضائي التناسلية، ما فهمته أن من بين أعضاء الميليشيا التي اعتقلتنا شواذ يجبرون السجناء على ممارسة الجنس عليهم وكانوا يختارون كل صباح من يفرغون فيه مكبوتاتهم».

بعد مضي خمسة أشهر جيء بمحضر مليء بالاتهامات منها محاولة اقتحام المنطقة الخضراء وحرق فرن مشهور والسعي إلى زعزعة النظام، وأجبرت على توقيعه تحت طائلة التعذيب القاسي، ثم نقلت إلى السجن المركزي في بغداد ولبثت فيه 5 أيام وعلمت زوجتي أخيرا بمكاني، ولا أنسى أن مدير البنك العراقي ساعدني كثيرا، بل وتكفل بكل شيء في غيابي..كانت زوجتي منهارة جدا ولا تكف عن البكاء، وأمام القاضي قلت إنني لم يسبق لي أن مارست نشاطا سياسيا. وفي ظرف 5 أيام أطلق سراحي وأصرت زوجتي على أن ننتقل إلى دولة أخرى بمساعدة والدها وقد ذهبت فعلا إلى دولة الأردن. ما لن أنساه أني لم أستطع أن أخبر عائلتي بما جرى باستثناء أخي الصغير بالنظر إلى أنه كان يستلم الحوالات المالية، ساد الاعتقاد لدى العائلة أني مازلت قاطنا بالعراق وأحمد الله أني عدت في سنة 2011 وأعيش حياة عادية جدا».

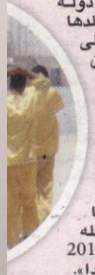

محمد الصبار *: المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يتوفر على معطيات حول عدد المختطفين في العراق

قال إن المجلس قام بمجهود جبار رفقة عائلته

– كيف تعامل المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع ملف المواطن محمد بنصديق؟

● المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتابع منذ وقت بعيد ملف المواطن بنصديق، وقد قام بمجهودات كبيرة من أجل أن يعود من العراق إلى المغرب. في البداية قمنا باتصالات مكثفة مع القائم بالأعمال المغربية في العراق للتعرف عن كثب على المعطيات التي قد تسعف في حل هذا الموضوع. بطبيعة الحال، كان ثمة تجاوب من لدن السلطات المغربية، وقد تكللت مجهودات الجميع بعودة المواطن المغربي من العراق محروما من أبنائه وزوجته، ونحن إلى اليوم نتابع الملف ونحاول بشتى الوسائل أن نجد حلا مستعجلا من أجل أن تجتمع العائلة.

– بالإضافة إلى اتصالاتكم بالقائم بالأعمال، هل سعيتم إلى معرفة ما جرى بالضبط للمواطن المغربي، حينما اعتقل بالعراق؟

● نعم سعينا للحصول على معلومات حول الموضوع خاصة وأن المواطن المغربي تعرض لتعذيب قاس في مختلف أنحاء جسده ومازالت الندوب شاهدة على هذا التعذيب، وما حكاه هو شخصيا يشي إلى أي درجة كان التعامل معه ماسا بحقوق الإنسان وحاطا بالكرامة الإنسانية ويخرق كل المواثيق الدولية. في هذا الإطار راسلنا السفارة العراقية بالمغرب للاستفسار حول الموضوع أو معرفة معطيات إضافية تهم المواطن المغربي، لكن لم نتلق أي جواب إلى حدود الآن. وأرى أن الأمر طبيعي جدا لأن المواطن المغربي نفسه لا يعرف الجهات التي اختطفته ولا يعرف حتى أسماء الذين عذبوه وهو ينتقل بين السجون في العراق.

> سعينا للحصول على معلومات حول الموضوع خاصة وأن المواطن المغربي تعرض لتعذيب قاس في مختلف أنحاء جسده ومازالت الندوب شاهدة على هذا التعذيب

– هل لديك اتصالات مع عائلته؟

● بطبيعة الحال، فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان كان سباقا لتبني هذه القضية من خلال إجراء اتصالات مكثفة مع أخيه المقيم بإيرلندا، الذي كان له دور كبير في حل الملف، وقد اتصل بنا في أكثر من مرة، بالإضافة إلى أن المجلس تحدث بشكل مطول مع عائلته ويعرف جيدا المأساة التي يعيشها المواطن المغربي. المشكل أنه حتى لو فكرنا في تفعيل الآليات القانونية التي يفرضها الملف، فإننا لا نتوفر على أية معلومات يمكن أن تسعف على فهم الملف من كل جوانبه أو تذهب به إلى أبعد مدى.

– حالة المواطن بنصديق ليست الوحيدة، هل يتوفر المجلس الوطني لحقوق الإنسان على أرقام لعدد المختطفين المغاربة في العراق؟

● لا أبدا، وحالة المواطن بنصديق هي الحالة الوحيدة التي طرقت أبواب المجلس في الفترة الأخيرة. قد تكون هناك حالات أخرى تريد التكتم حول الموضوع خشية من تداعيات أخرى أو أنها ما تزال تعيش في العراق، وكونت عائلات هناك، إلا أنه إلى حدود الآن ثمة حالة وحيدة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان مستعد للتعامل مع جميع القضايا إذا عرضت عليه.

* الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

طي صفحة سنوات الرصاص دون مفاجآت

29/13

يبدو أن آخر المعلومات المتوصل إليها حول الملفات العالقة لمجهولي المصير أثناء سنوات الرصاص، لا تحمل الكثير من الإجابات. بعد سنوات من الأبحاث في مصير ضحايا الاختفاء القسري، تنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، توصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان لكشف مصير بعض المختفين، فقط، من خلال اعتماد تقنية الحمض النووي لتحليل رفات الضحايا. وهي النتائج التي قبلتها بعض عائلات الضحايا وتسلمت بالتالي جثامينهم والتعويضات المرتبطة بتسوية ملفات الاختفاء القسري، في حين رفضت عائلات أخرى نتائج هذه التحاليل، وذلك وفق ما أوضحه مصدر قريب من الملف. بالمقابل تظل ملفات أخرى عالقة، وفي طليعتها ملف اختفاء المهدي بنبركة، وفقا لما ذكره نفس المصدر. يرتقب أن يقدم تقرير لجنة المتابعة المعنية بهذا الملف، في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقريرا مفصلا حول نتائج هذه الأبحاث في شهر ماي المقبل، وفق ما يتوقعه المصدر. الأخير ينبه إلى أن ملفات الاختفاء القسري تظل مفتوحة إلى أن تنجلي حقائقها ولا يطالها التقادم، وفق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ما يعني أن تقرير المجلس المرتقب لا يفيد مطلقا إغلاق هذه الملفات. ■

آخر ساعة

أمين عام «أمنستي الدولية» يزور الرباط الشهر الحالي

وئام فراج

1/65

أكد محمد السكتاوي، مدير فرع منظمة "أمنسيتي" بالمغرب، أن الأمين العام للمنظمة، سليل شاتي، سيحل بالمغرب يومي 17 و18 مارس الجاري ردا على الزيارة السابقة لوزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، والوفد الذي رافقه إلى لندن. وقال السكتاوي في حوار مع "آخر ساعة" أن الترتيبات مازالت جارية لاستقبال الأمين العام لمنظمة العفو الدولية والذي من المرتقب أن يقوم بلقاء رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران، ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، فضلا عن مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شخص رئيسها ادريس اليزمي، مصحوبا بوفد وبمسؤولين كبار من المنظمة. وأضاف المصدر نفسه، أن "سليل شاتي" سيغتنم فرصة هذه الزيارة لعقد لقاء مع جمعيات حقوق الإنسان بالمغرب وهيئات المجتمع المدني المهتمة بهذا المجال من أجل النظر في مسارها وتقديم توصيات المنظمة. وتأتي زيارة الأمين العام لأمنستي أيضا، بحسب السكتاوي، لتؤكد أن المنظمة لا تسعى إلى الدخول في عداء مع الحكومة. ●